نقض الغرض بالذكر والحذف

حيدر حسين عبيس حامد عبد المحسن الجنابي
جامعة بابل / كلية التربية العلوم الإنسانية
haidersilawai@yahoo.com

المُلخّص

يكشف هذا البحث عن ظاهرة مهمة من ظواهر العربية التي استند إليها القدماء في تحليلهم ومعالجتهم للنصوص اللغوية، ويبحث في مدى اهتمام القدماء بالأغراض التي جيء بها وصونها من طوارئ النقض وهذا الأمر يعكس ما لتلك الأغراض من أهمية عند مستعملي اللغة الذين يسعَون إلى منع ما يحدث من وقوع ما يخلّ بالمراد قبل وقوعه، وإنْ كان ذلك ممكناً أو مستحيلًا.

والحذف مظهر من مظاهر الفكر النحوي، والإبداع البلاغي، وقد يُحذف جزء من أجزاء الكلام؛ لتأدية غرض ما، في الكلام العربي، وفي هذه الحال يجتنب إعادة المحذوف أو ذكره؛ لأنه يؤذن بنقض الغرض المبتغى إليه، كما أنّ البحث يسلّط الضوء على المواضع التي يجتنب فيها حذف عنصر من عناصرها، كحذف الفاعل أو الصفة أو الموصوف، إلا إذا دلّ دليل على المحذوف، وفي هذه الحال يجوز حذفة، لأنه سيكون في حكم الملفوظ به، فيخرج من حيّز النقض.

الكلمات المفتاحية: الأغراض، يجتنب، المحذوف، النقض.

Abstract

This thesis reveals an important phenomenon of Arabic language that old people have relied on to its standards in their analysis for lingual passages, it also discusses the wide range of old Arabian to the aim that it carries and how to protect these styles from refutation of purpose and this will reflect the importance of these styles to the users of the language who always want to prevent what happens and it doesn't matter whether it is possible or not.

It is known that deletion is an aspect of mental grammatical thinking and a part of it may be deleted to do a certain aim in Arabic and in this case, it is essential to avoid re – baking of the deleted part or even mention it because it will permit to the refutation of the required purpose. The research also concentrate on positions that speaker should avoid deletion of any part. For example, deletion of the subject, adjective.

This can be done in case of there is a sign refers to the deleted part and in this case, it could be deleted because it will be found through speech, so it will be out of the atmosphere of refutation.

Key words :Purpose , avoid, deleted part, the research, refutation .

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وعلى آله الطاهرين، وصحبه المنتجبين. أمّا بعد:

فنقض الغرض ظاهرة جليّة وجودًا واصطلاحًا، تشّكل ملحظًا مهمًا في عمل اللغويين، وهم يؤصلون ويقعّدون وينظّرون لهيكلة الكلام العربي وقواعده، بالنظر إلى كونه من أساسيات المعنى وجانبًا من أهمّ جوانبه التي لا يمكن تجنبها أو الإغفال عنها.

لذا فلا يمكن أنْ يكون الكلام في النصوص اللغوية قائمًا على معاني غير مفهومة، وإلا صار أشبه بركامٍ من الألفاظ، فتفرّ منه الأسماع؛ لانعدام تجلي المراد منه، لذلك اقتضى أنْ يكون منسجمًا ومتآلفًا بين أجزائه في عقد منظوم وبناء محكم؛ ليكون مؤديًا غرضًا أو أداء معنى.

ونقض الغرض تكمن أهميته من أنّه يُظهر اهتمام العرب بالأغراض التي جيء بها، فيكون ذلك على وفق معايير وقواعد كلية خاضعة للمنطق العقلي، ومن ثَمّ فإنّ إقرار الأحكام في إطار التقعيد اللغوي، إنّما يكون ذلك عن طريق أغراض مقصودة، فلو تُرِكت أو نُقِضت، فسد المراد من الغرض وخرج عن الإفادة المطلوبة ودخل في حيّز النقض.

لذلك فإنّ من الضروري مراعاة الأغراض والمقاصد؛ لأنّها تساهم بقسط وافر في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة ، وبذلك لا تخرج التراكيب اللغوية عن الصورة التي تتلاءم وإياها الأغراض.

ومن هنا سأتحدث في هذا البحث عن المواضع التي يُجتنب فيها نقض ما رامته العرب واعتزمت عليه في أساليب كلامها، ومن هذه المواضع الذكر والحذف. وحرصتُ على أنْ يكون اختياري لمسائل نقض الغرض على وفق ما صرّح به علماء العربية ، سواء أكان ذلك بلفظ نقض الغرض أم بلفظ دالّ عليه، ثُمّ وقفتُ على أهمِّ النتائج التي توصلت إليها ، فقائمة المصادر والمراجع.

أوّلًا: الذّكر

– **ذكر الفعل المحذوف في البسملة:**من اهتمامات علماء العربية بالقضايا النحوية معرفة مكان المتعلق ومقداره؛ لأنّه يعدّ من ضروريات المعنى ومن متمماته، فـ((يكون التعلق بما فيه صحّة المعنى))[١]، بارتباطه بمضمون المقام أو الموقف الحالي، ومن هذه القضايا النحويّة التي تعرّض إليها النحويون والمفسرون في مصنفاتهم، متعلق الباء في البسملة الشريفة ، وقد اتفق أئمة العربية على أنّ (بسم الله) بعض جملة، ولكنهم اختلفوا في حقيقة المقدر المحذوف أاسم هو أم فعل؟ فهو عند البصريين اسم، فيكون من قبيل الجملة الاسمية، والتقدير: ابتدائي باسم الله، أمّا الكوفيون، فهو عندهم فعل، فيكون من قبيل الجملة الفعلية، والتقدير: أبدأ أو أبتدئ باسم الله[٢].

وقد تابع الكوفيين عددٌ من أهل العربية[٣]، ومردّ ذلك إلى أنّ الفعل (ابتدئ) يصحّ تقديره في جميع الأفعال، دون فعل القراءة، فهو بذلك يكون من قبيل الفعل العام الذي يجري على كلّ تسمية، وقد جرى ذلك بما هو شائع في تقدير متعلق الجار والمجرور خبرًا أو صفة أو حالًا أو صلة بالكون والاستقرار حيثما وقع ويؤثرونه لعموم صحة تقديره[٤]، بيدَ أنّ الزمخشري خالفهم، إذ جعل مكان المحذوف مؤخرًا، وخصّه بالفعل (أقرأ) أو (أتلو)، وحجته في ذلك أنّ الذي يتلو التسمية مقروء، وجعل أيضًا التسمية مبدأ له تخضع لمتطلبات المقام بحسب الموضع الذي يستحقه، وبذلك يكون المتعلق من قبيل الأفعال الخاصة الذي يكون تقديره متوقفًا على قرينة المقام، فيكون تقدير (بسم الله) على معنى: بسم الله أقرأ، أو أتلو، قال: ((فإنْ قلت: بِمَ تعلقت الباء؟

---

(١)معاني النحو:٩٧/٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن، النحاس:٩٢، والهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب القيسي :٩١/١، والمحرر الوجيز، ابن عطية :٦١/١، وهمع الهوامع:١١٧/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج:٣١/١، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد الثعلبي :٩٣/١، ومعالم التنزيل، البغوي :٧٠ ، وزاد المسير، ابن الجوزي:١٥.

(٤) ينظر: روح المعاني:٥١/١.

قلتُ: بمحذوف تقديره بسم الله أقرأ، وأتلو؛ لأنّ الذي يتلو التسمية مقروء كما أنّ المسافر إذا حلّ أو ارتحل، فقال: (بسم الله والبركات)، كان المعنى: بسم الله أحلُّ، وبسم الله أرتحلُ، وكذلك الذابح، وكل فاعل يبدأ في فعله ببسم الله كان مضمرًا ما جعل التسمية مبدأ له))[١]، وأُرجِع ذلك إلى أنّ الغرض من تأخير المتعلق به (الفعل) عن ذات الله المقدسة ، هو الاهتمام والعناية بشأن الاسم، والإشارة إلى أنّ البداية به أهم؛ لكون التبرك حصل به[٢]، فلو قُدِّر قبل الاسم، لفات هذا الغرض، قال ابن المنيّر الاسكندري: ((ولو قُدِّر قبل الاسم لفات الغرض من قصد الابتداء على أنّه الأهم في البسملة))[٣]، لذلك يكون تأخير الفعل هاهنا أوقع؛ لأنّه أهم وأدلّ على العناية به، وأدخل في التعظيم، وأوفق للوجود [٤]، وممّا يؤيد هذا الرأي أيضًا، ما روي عن الرسول محمد[صلّى الله عليه وآله وسلّم] أنّه قال:((**باسمِكَ ربّي وضعتُ جَنبي**))[٥]، فتقديم المعمول (باسمك ربّي) على الفعل (وضعت)، دليلٌ على جواز تقدير الفعل مؤخرًا عند حذفه.

أمّا تقدير المحذوف اسمًا على رأي البصريين، فغير متّجه؛ وذلك أنّ تقديره بـ(ابتدائي باسم الله) يقتضي إلى تقدير مضمر آخر، أي: (ابتدائي ثابت باسم الله أو ثبت)[٦]، فإن لم يقدّر المضمر الآخر، سيكون الجار الجار والمجرور متعلقًا بالمبتدأ(ابتدائي) أو صلة له وهذا يؤدي إلى بقاء المبتدأ بلا خبر[٧]، فيكون الاكتفاء بالفعل أولى وأليق بالمقام، فلا داعي إلى تقدير مضمر آخر.

وقد تبنّى مذهب الزمخشري غير واحد من علماء العربية[٨]، لوضوح المعنى فيه ودقته، فقد وصف الزركشيّ مذهبه بأنّه: أجود ممّا قالوا؛ لأنّ مراعاة المناسبة أولى من إهمالها، ولأنّ اسم الله أهمُّ من الفعل[٩]، الفعل[٩]، وقال ابن عرفةعن تقدير الزمخشري: وكان الشيوخ يستصوبون تقدير الزمخشري، فإنه يجعل قراءته من أولها إلى آخرها مصاحبة لاسم الله تعالى[١٠]، ووصفه الالوسي(ت١٢٧٠هـ) بأنّه: أمسّ وأخصّ بالمقصود وأتمّ شمولًا[١١].

وجدير بالذكر أنّ المحذوف المقدّر، لم يكن حذفه من أجل تخفيف اللفظ، وإنّما حُذِف ليكون اسم الله تعالى مقدمًا في الوجود سابقًا لكل الأفعال، فلو ذُكِر، لكان مناقضًا للمقصود، قال السهيلي: ((وأمّا ما تعلّق به الباء من (بسم)، فمحذوف لا لتخفيف اللفظ كما زعموا، إذ لو كان كذلك، لجاز إظهاره وإضماره، كما يجوز في كلّ ما يحذف تخفيفًا، ولكن في حذفه فوائد ومعان منها أنّه موطن ينبغي أنْ لا يقدم فيه سوى ذكر الله تعالى فلو ذُكِر الفعل – لا سيما وهو لا يستغني عن فاعله– كان ذلك مناقضًا للمقصود))[١٢]، فهو بذلك يرى أنّ جواز ذكر الفعل يفضي إلى نقض الغرض المقصود؛ لكونه موضعًا لا يكون فيه مقدمًا سوى ذكر الله جلّ

---

(١) الكشاف:٢٥.

(٢) ينظر: الكشاف:٢٥، وأنوار التنزيل:٢١/١، والدر المصون:٢٢/١.

(٣) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من وجوه الاعتزال:٢/١.

(٤) أنوار التنزيل:٢٥/١.

(٥) مسند أحمد، أحمد بن محمد الشيباني:١٨٣/٦، رقم الحديث: (٦٦٢٠).

(٦) ينظر: أنوار التنزيل:٢٥/١، والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي:٤٨/١، وروح المعاني:٥١/١.

(٧) ينظر: مجمع البيان، الطبرسي:٢٣/١.

(٨) ينظر: أنوار التنزيل:٢٦/١، ومدارك التنزيل:٢٦/١، والدر المصون:٢٢/١، ومغني اللبيب:٥٧٠، والبرهان في علوم القرآن:١٢٩/٣، والسراج المنير، شمس الدين الشربيني:٥/١، وتفسير ابن عرفة:٢١/١، وفتح القدير، كمال الدين ابن الهمام:٢١/١، وروح المعاني:٥١/١.

(٩) البرهان في علوم القرآن:١٢٩/٣.

(١٠) تفسير ابن عرفة:٧٣/١.

(١١) روح المعاني:٥١/١.

(١٢) نتائج الفكر:٤٣، وينظر: البحر المحيط:٣٢/١.

وعلا، وبهذا الإجراء يكون الحذف أعمّ من الذكر وأبلغ مع الاستغناء عنه بالمشاهدة[١]، فليس ثمّة ضرورة ملحّة تدعو إلى ذكر المحذوف(الفعل)؛ لأنّ قرينة الحال أغنت عنه ، فضلًا عن ذلك أنّ إظهاره يؤدي إلى خلاف المقصود. ولا يخفى على كلّ من اعتنى بنحو العربية ما للحذف من أهمية في اختزال الأداء الخطابي وتوظيفه بأسلوب بليغ فهو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذِّكر أفصح من الذِّكر، والصمتَ عن الإفادة، أزيدَ للإفادة[٢].

ـ **ذكر مفعولي الفعل(ظنَّ) المحذوفين اقتصارًا:** في العربية أفعال تلزم الفاعل وتكوّن معه جملة مفيدة يحسن السكوت عليها ، وثمّةَ أفعال تتخطّى الفاعل فتأخذ مفعولا واحدًا أو اثنين أو ثلاثة، وقد جرت عادة النحويين أنْ يقولوا: يحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا. ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل[٣].

وما كان الحذف فيه اختصارًا لا خلاف فيه، فإنّه يجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصارًا، أي: لدليلٍ [٤] [٤] يدلّ عليه، نحو قوله تعالى: ((**أينَ شُركائي الذينَ كُنتُم تزعَمُون**)) (سورة القصص، من الآية:٦٢)، أي: تزعمونهم شركائي، وقول الشاعر الكميت بن زيد[٥]:

بأيِّ كتابٍ أم بأيِّ سُنّةٍ تَرى حبَّهم عارًا عليَّ وتَحسَبُ

وتقدير المفعولين: وتحسب حُبَّهم عارًا عليَّ.

أمّا الاكتفاء بالفاعل وحذف المفعولين اقتصارًا من دون دليل يدلّ على المحذوف، فقد جرى فيه خلاف، فمذهب سيبويه[٦]، وابن السراج[٧]، والسيرافي[٨]، والجرجاني[٩]، أنّه يجوز السكوت على الفاعل من غير مفعول، قال سيبويه: وأمّا ظننت ذاك فإنّما جاز السكوت عليه؛ لأنّك قد تقول ظننت فتقصر، كما تقول ذهبت[١٠]، وابن السراج عامل (ظننت) معاملة (ضربت) في اكتفائها بالفاعل من دون ذكر المضروب، قال: لك أن تقول: (ضربت) ولا تذكر المضروب؛ لتفيد السّامع أنّه قد كان منك ضرب، وكذلك (ظننت) يجوز أن تقول: (ظننت) و(علمت) إلى أن تفيد غيرك ذلك [١١]، ويرى السيرافي أنّ بعض الأفعال قد يتوجه على معنى له غرض يحتاج اليه فلا داعي لذكر المفعولين، ومن ذلك (ظننت) [١٢]. والحال أنّ تعدية الفعل إلى مفعول معيّن، لا يتطلّبه المعنى؛ لأنّ المراد منه عائد إلى المتكلم في تثبيت المعنى في نفسه، فتعديته تنقض هذا الغرض، قال الجرجاني: كلّ موضع كان القصد فيه أنْ تثبت المعنى في نفسه فعلًا للشيء، وأنْ تخبر بأنّ من شأنه أنْ يكون منه، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه، فإنّ الفعل لا يعدّى هناك؛ لأنّ تعديته تنقض الغرض

---

(١) نتائج الفكر:٤٤.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٤٦.

(٢) مغني اللبيب: ٧٩٦ .

(٣) أوضح المسالك:٢/٥٩، وينظر: شرح التصريح على التوضيح:٢/٢٢٤.

(٤) ينظر: ديوانه:٢/١٨٤. وينظر: أوضح المسالك:٢/٥٩.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه:١/٤٠.

(٦) ينظر: الأصول في النحو:١/١٨١.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه:١/٢٨١.

(٨) ينظر: دلائل الإعجاز:١٥٥.

(٩) كتاب سيبويه:١/٤٠.

(١٠) الأصول في النحو:١/١٨١.

(١١) شرح كتاب سيبويه:١/٢٨١.

وتغيّر المعنى[١]، فالغرض من إنزال المتعدي منزلة اللازم بيان حال الفاعل، فمتى كان الغرض بيان حال الفاعل فقط فلا تعدِّ الفعل فإنّ تعديته تنقض الغرض[٢].

وذهب الأخفش وتابعه الجرمي، وابن مالك، والرضيّ، إلى امتناع الحذف اقتصارًا[٣]، وحجّة الأخفش قائمة على ((أنّ هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ومفعولاتها مجرى جواب القسم، والدليل على ذلك أنّ العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم. قال الله تعالى: ((**وظنُّوا مَا لهم مِن مَحيص**))(سورة فصلت من الآية:٤٨) فأجرى ظنّ مجرى والله، كأنّه قال: والله ما لهم من محيص. ومثل ذلك كثير، فكما لا يبقى القسم دون جواب فكذلك لا تستغني هذه الأفعال عن مفعولاتها))[٤]، ومعاملة هذه الأفعال كمعاملة القسم لكون الفائدة منعقدة على على جوابه لا حجة فيه؛ ((لأنّ العرب لا تُضمّنُها معنى القسم على اللزوم، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لِمَا ذكر، فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم؟))[٥] .

ويرى الرضيّ أنّ الاقتصار على الفاعل من دون ذكر المفعولين لا يؤدي فائدة يمكن أنْ يستفيد منها المتلقي؛ لأنّه من المعلوم أنّ الإنسان لا يخلو من علم أو ظنّ، فلا تتحقق الفائدة في ذكر(علمت)، و(ظننت) من دون المفعولين[٦]، والحال أنّ الفائدة متحقّقة في الفعلين؛ لأنّك إذا قلت: (ظننت)، فقد أفدتَ المخاطَب أنّه ليس ليس عندك يقين، وإذا قلت: (علمت)، فقد أخبرت أنّه ليس عندك شكّ، وكذلك سائرها، وهذا فيه من الفائدة ما لا خفاء فيه[٧]. فحذف مفعولي الأفعال المتعدية لا تخلو من غرض يلوح إليه المتكلم؛ لأنّه قد لا يتعلّق مراد المتكلم بتعيين المحذوف؛ لأنّ تعيينه غير مفيد فيتعمد الحذف حتى لا ينصرف انتباه السامع إلى أمور لا يقصدها المتكلم، فضلًا عمّا فيه من إيجاز العبارة وإطلاق لمعناها دون تقيدها بالمحذوفات[٨].

وثمّة رأي انفرد به الأعلم الشنتمري، فهو يرى جواز الاقتصار على (ظنّ) وما في معناها، وامتناع الاقتصار على (علم) وما في معناها، لحصول الفائدة في الفعل (ظن)، وعدم حصولها في الفعل(علم)[٩]. وهذا الرأي فاسد في نظر ابن عصفور، إذ هو حكم ينقصه الدليل، وفي ذلك قال:((وهذا الذي ذهب إليه فاسد بل الصحيح أنّه يجوز:(علمت)، وتحذف المفعولين حذف اقتصار؛ لأنّ الكلام إذا أمكن حملة على ما فيه فائدة، كان أولى، فإذا قال قائل: (علمت)، عَلِمنا أنّه أراد أنّه وقع منه علم ما لم يكن يعلم؛ إذ حمله على غير ذلك غير مفيد)) [١٠]، والاقتصار على فاعل(علم) وارد في السياق القرآني بخلاف ما يراه الشنتمري، من ذلك قوله تعالى: ((**قُل هَل يستوي الذين يعلمونَ والذينَ لا يعلمونَ**))(سورة الزمر، من الآية:٩).

والرأي أنّ ما ذهب إليه سيبويه ومن معه هو الأقرب من بين هذه الآراء، ذلك أنّ إيقاع الفعل على فاعله من دون تقدير للمفعول، يُظهِر كفاية المتكلم وقدرته على إيصال المعنى وتأثيره في نفس السامع، وذلك عن

---

(١) دلائل الإعجاز:١٥٥.

(٢) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، الرازي:٣٣٨.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي:٣١٧/١، وشرح التسهيل، ابن مالك:٥/٢، وشرح الرضي على الكافية:١٥٤/٤،وارتشاف الضرب: ٢٠٩٧/٤، وهمع الهوامع:٢٢٥/٢.

(٤) شرح جمل الزجاجي:٣١٧/١. ولم أقف على رأيه هذا في معانيه.

(٥) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية:١٥٤/٤.

(٧) شرح المفصل، ابن يعيش:٨٢/٧.

(٨) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:١٠٨.

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي:٣١٧/١، وارتشاف الضرب:٤/ ٢٠٩٨،وشرح التصريح على التوضيح:٢٢٥/٢، وهمع الهوامع:٢٢٥/٢

(١٠) شرح جمل الزجاجي:٣١٨/١.

طريق اقتضاب جزء من أجزاء الكلام، لتأدية غرض ما تختلف معطياته بحسب ما يتعرض إليه المتكلم من موقف أو سياق معيّن يقتصر فيه على بيان الحدث وفاعله خاليًا من المفعول، فالحديث عن المفعولين يُـذهِب المقصود من الغرض، وإنّ الاكتفاء بالفاعل أمر معهود في الكلام العربي، وله شحنة دلالية تعمل على إيصال الفائدة إلى المخاطب؛ لأنّه هو والفعل جملة، يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب[١]، ومثال ذلك ذلك تقول: فلان يحلّ أو يقعد أو يأمر أو ينهي، فهي تدلّ على اتّصاف الفعل بصاحبه وإثبات المعنى في نفسه، وليس للمفعول مكان للحديث عنه، يقول الجرجاني:((اعلم أنّ أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعديّة، فهم يذكرونها تارة، ومرادهم أنْ يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منهـا للفـاعلين، مـن غيـر أنْ يتعرّضوا لذكر المفعولين ، فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعديّ كغير المتعديّ مثلًا، في أنّك لا ترى لـه مفعولًا لا لفظًا ولا تقديرًا، ومثال ذلك قول الناس: فلان يحلّ ويقعد، ويأمر وينهي، ويضرّ وينفع، وكقـولهم: هو يعطي ويجزل، ويقري ويضيف، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطـلاق وعلى الجملة، من غير أنْ يتعرّض لحديث المفعول، حتّى كأنّك قلت: صار إليه الحلّ والعقد، وصار بحيـث يكون منه حلّ وعقد، وأمر ونهي، وضرّ ونفع))[٢]..، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ((**قل هـل يسـتوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون**)) والمعنى: هل يستوي مَن له علم ومَن لا علم له؟ من دون أنْ يقصد النص على معلوم. ومنه أيضًا، قوله تعالى :((**هو الذي يُحي ويُميت**)) (سورة غافر، من الآية:٨٦)، وقوله تعالى: ((**وأنّه هو أغنى وأقنى**))،(سورة النجم: ٤٨)، والمراد: هـو الـذي منـه الإحيـاء والإماتـة والإغنـاء والإقناء[٣].ومنه قوله تعالى : ((**فأمّا مَن أعطى وأتّقى**)) (سورة اللّيل، آية:٥) أي: الذي وقع منه الإعطاء[٤]. الإعطاء[٤]. فهذه الأحداث اتصف بها الله سبحانه وتعالى، من دون إرادة المفعول به. فالكلام بنظمه الدال على على غرض مقصود لا يحتاج إلى((تقدير مزعوم يطيح بتلك الدلالة الخاصة ويمسخها))[٥]، واللغة تتميز بأنّها بأنّها مرنة لها القابلية في التعبير عن المواقف اللغوية المختلفة[٦]، فقد تكون الحاجة إلى ذكر مفعولين، كقوله تعالى : ((**إنّا أعطيناكَ الكَوثرَ**)) (سورة الكوثر:١)، وقد يتعلّق الغرض بذكر مفعول واحـد، فلـم يـذكر الله سبحانه وتعالى لنبيه الأكرم(صلى الله عليه وآله وسلم) ما الذي سيُعطيه؛ لأنّه لا يتعلّق غرض بذكره، وقد يـراد إسناد الحدث إلى فاعله فقط، كقولك: (هو يُكرِمُ ويُطعِمُ)،أي: هو متصف بهذه الخِصلة، وليس المراد معرفـة ماذا يُكرم أو مَن يُكرم، ولا ماذا يُطعم أو مَن يُطعم، ومن نحو هذا قوله تعالى: **((لا يَضِل ربِّي ولا ينَسـى))** (سورة طه، من الآية: ٥٢) أي: لا يتّصف بالنِّسيان، فلو قيل: (لا ينسـى المواعيـد)، لقُيِّـد عـدم النّسـيان بالمواعيد، وقد ينسى في غيرها بخلاف(هو لا ينسى) أي: غير متصف بالنسيان عمومًا[٧]، فالاقتصار علـى الفاعل له ما يمكّنه في تأدية المعنى، فلا وجه لتقدير مفعول مفترض يفسد المعنى وينقض الغرض.

---

(١) المقتضب:١/١٤٦.

(٢) دلائل الإعجاز:١٥٤

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١٥٤-١٥٥.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٣١٦.

(٥) دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية ، علي عبد الفتاح: ٨٦.

(٦) ينظر: الجملة الفعلية:١٦٣.

(٧) ينظر: معاني النحو: ٢/٨٢-٨٣.

ثانيًا: الحذف

ــ حذف الفاعل: إنّ البِنية الأساسية الخاصة بالجملة الفعلية تُقرّر أنّ الأفعال لا تحدث من تلقاء نفسها، إذ لا بدّ لها من فاعل، وهذه الفكرة قد اطّردت في اللغة، فلزم لذلك أنْ يكون لكل فعل فاعل ظاهر أو مقدّر، لكنّه لا يحذف[١] ؛لأنّ المسند لا يشكّل وحده كلامًا، إذ لا بدّ له من مسند إليه، لينتظم الكلام وتحصل منه فائدة ينتظرها السامع، قال سيبويه: ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من اسم، وإلا لم يكن كلامًا))[٢]، وأوضح كلامه هذا بمثال قائلًا:((ومثل ذلك، يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء))[٣]، غير أنّ ((اتّصال الفعل بالفاعل أشدّ من اتصال المبتدأ والخبر، فمن ثَمّ لم يحذف الفاعل في الموضع الذي يحذف فيه المبتدأ، ولكنّه يُضمر))[٤].

وذهب ابن أبي الربيع إلى أنّ((الفاعل لمّا كان عمدة وجزءًا من أجزاء الفعل، والفعل طالب له وقد بني لأجله وللحديث عنه، فلا يمكن حذفه؛ لأنّ ذلك نقض الغرض، وأمّا المفعول، فإنْ شئتَ جئت به، وإنْ شئتَ لم تأتِ به؛ لأنّ الفعل لا يُبنى للإخبار عنه، وإنّما يطلبه بالمعنى، لا يطلبه بالبنية، فإن بني له الفعلُ، فقيل: (ضُرِب) صار المفعول به عمدة لا بدّ من ذكره بمنزلة الفاعل))[٥]، وهنا يذكر ابن أبي الربيع موضعًا من المواضع التي يطّرد فيها حذف الفاعل، إذا بُنِي الفعل للمجهول، غير أنّه لمّا كان الفعل يطلب الفاعل بالبِنية وللإخبار عنه، قام المفعول به مقام الفاعل آخذًا حكمه فصار كأنّه قائم برأسه، فوفقًا لِما يراه ابن أبي الربيع فإنّه كذلك لا يجوز حذف نائب الفاعل عند بناء الفعل للمجهول؛ لأنّه صار بمنزلة الفاعل، فقد بُنِي الفعل له، فيكون بذلك ملازمًا للذكر بعد أنْ كان الحذف فيه جائزًا، وكذلك اسم (كان)؛ لأنّه مشبّه بالفاعل، فالأصل فيه أنْ لا يحذف[٦]، قال الزركشي: ((فإنْ كان امتنع حذفه كالفاعل، ومفعول ما لم يسمّ فاعله، واسم كان وأخواتها، وإنّما لم يحذف لِمَا في ذلك من نقض الغرض)) [٧].

ومن المواضع التي يطّرد فيها حذف الفاعل أيضًا، المصدر المنوّن إذا لم يظهر معه الفاعل، من ذلك قوله تعالى: ((**أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيمًا ذا مَقربةٍ**)) (سورة البلد، آية: ١٤،١٥)، ويكون حذف الفاعل من المصدر (إطعام)، مرادًا إليه[٨]؛ لأنّ دلالة المصدر على الحدث تقتضي فاعلًا، فيكون الفاعل محذوفًا يفهم من سياق الكلام، قال ابن الوراق: ((هو محذوف من الكلام، للدلالة عليه. فإن قيل: فما الذي يدلّ عليه؟ قيل: قوله تعالى: ((**وما أدراك ما العَقبة**)) هذا خطاب للنبي[صلى الله عليه وآله وسلّم] دلّ ذلك على أنّ الفاعل هو المخاطب والتقدير: أو إطعام أنت يتيمًا))[٩]، ويذكر السيوطي رأيًا نسبه إلى ابن أبي الربيع الربيع يقول فيه : ((يحذف الفاعل من المصدر، نحو ((**أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيمًا**)) بخلاف الفعل،

---

(١) ينظر: بناء الجملة العربية:١٣١-١٣٢.

(٢) كتاب سيبويه:٢١/١.

(٣) المصدر نفسه:٢٣/١.

(٤) المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي :١٤٦.

(٥) البسيط في شرح الجمل:٢٧٢/١، وينظر: البرهان في علوم القرآن:٧٥/٣. والخبر أيضًا لا يجوز حذفه في الأصل، لأنّه عمدة والمبتدأ مطالب به،إذ الفائدة لا تتم إلا به، فمن دونه يصبح الكلام ضائعًا، وهو أمر لا محيص عنه، لذلك اشترط عند حذفه أن يكون في الكلام ما يدلّ عليه، ينظر: توجيه اللمع:١١٨، وشرح التسهيل، ابن مالك :٢٦٣/١.

(٦) ينظر: المرتجل:١٢٤، وشرح جمل الزجاجي:٤٢٦/١.

(٧) البرهان في علوم القرآن:٧٥/٣.

(٨) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو:٨٠/٢.

(٩) علل النحو: ٣٩٩.

فإنه لا يحذف معه؛ لأنّ في ذلك نقضًا للغرض؛ لأنّه بُنِي للإخبار عنه، والمصدر لم يُبنَ لفاعل ولا مفعول. وإنّما يطلبهما من جهة المعنى[١]؛ لأنّ المصدر ليس فعلًا حقيقيًا، لذلك فهو لا يطلبه من جهة البنية، وإنّما يطلبه من جهة المعنى لتمام الفائدة.

وثمّة موضع آخر يُحذف فيه الفاعل، وذلك إذا لاقى الفاعل ساكنًا من كلمة أخرى مجاورة له، كقولك للجماعة: (اضربُ القوم)، وللمخاطبة: (اضربِ القوم)[٢]، وإنّما جرى حذف الفاعل في المثال المتقدم لسبب صوتي، وذلك تخلصًا من التقاء ساكنين، فأصل اضربُ القومَ: اضربوا القوم، فالضمة في(اضربُ) أصبحت دليلًا على المحذوف، و((المحذوف لعلة كالثابت))[٣].

وقد يكون الفاعل محذوفًا لدليل يدلّ عليه سياق الكلام، أو لعلم المخاطب به، وقد نسب النحويون هذا الرأي إلى الكسائي[٤]، ومن ذلك قوله تعالى: ((**كَلّا إذا بلغتِ التَّراقِي**)) (سورة القيامة: ٢٦)[٥]، أي : بلغت الروح، وقوله تعالى: ((فإذا نزل بساحتهم))، (سورة الصافات، من الآية:١٧٧)، أي العذاب؛ لأنّ قبله ((**أفبعذابنا يستعجلون**)) (سورة الصافات: ١٧٦).

ويبدو أنّ الكسائي لم يلغِ الفاعل مطلقًا؛ لأنّ الفاعل عنده لا يحذف إلا بدليل يقوم مقامه، فيقتصر هذا المحذوف على فهم المخاطب وثقته، فحينئذ لم يكن نسيًا منسيًا، فصار كأنّه مقول به؛ لأنّ الفعل مطالب به ومتوقف عليه. ومع هذا فإنّ النحويين لا يرون أنّ الفاعل محذوف في الشواهد القرآنية المذكورة آنفًا، وذلك تمسكًا بما هو مسلّم به، من أن لكل فعل فاعل، ومن ثَم لا يجوز حذف الفاعل مطلقًا، فما كان غائبًا عن الظهور فهو مستتر، قال ابن هشام: ((ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه: الحكم الأول: إنّهما لا يحذفان، وذلك لأنهما عمدة، ومنزلان من فعلهما منزلة الجزء، فإن ورد ما ظاهره أنّهما فيه محذوفان، فليس محمولًا على ذلك الظاهر، وإنّما محمول على أنّهما ضميران مستتران))[٦]. وهذا الضمير المستتر يرجع إلى لفظ الفاعل المحذوف الذي يدلّ عليه سياق الكلام أو الحال المشاهدة[٧]. التي تُغني عن ذكره، ويبيّن الزركشي رأيه في الآيات القرآنية التي تقدم ذكرها، فيقول:((والحق أنّه في المذكورات مضمر لا محذوف))[٨]، ومع هذا الخلاف فإنّهم متفقون على أنّ الفاعل لا بُدّ منه ظاهرًا أو مضمرًا أو معلومًا به؛ لأنّه عمدة، وقد شُغل الفعل به، وبُني له وللإخبار عنه فلا يجوز حذفه مطلقًا من دون دليل؛ لئلا يدخل الغرض نقض.

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو:٢/٢٢٦.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن:٣/٩٤، والأشباه والنظائر في النحو:٢/٨٠.

(٣) شرح التصريح على التوضيح:٢/٢٧١.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري:١/٣٧٢، وشرح الكافية الشافية:١/٢٦٨، وشرح الرضي على الكافية:١/٢٠٣، وأوضح المسالك:٢/٧٧، وشرح التصريح على التوضيح:٢/٢٧٣، وهمع الهوامع:٢/٢٥٥.

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن:٣/٩٤، وأوضح المسالك:٢/٧٦، وشرح التصريح على التوضيح:٢/٢٧٢، ومجيب الندا:٢٨٤.

(٦) شرح شذور الذهب:١٦٥.

(٧) ينظر: شرح التصريح على التوضيح:٢/٢٧٢.

(٨) البرهان في علوم القرآن:٢/٩٤.

ـ حذف المضاف إليه في الإضافة المحضة: ذكر النحويون أنّ الإضافة تأتي على نوعين: نوع تسمّى فيه الإضافة محضة، ونوع تسمّى فيه الإضافة غير محضة، وسمّيت غير محضة؛ لأنّها على تقدير الانفصال، وتسمى أيضًا لفظية؛ لأنّ المراد منها تخفيف اللفظ(١).

أمّا الإضافة المحضة، فقد سمّيت بذلك ؛ لأنّها خالصة من نيّة الانفصال، فالمضاف جزء من أجزاء المضاف إليه ومتصل به كمال الاتصال، وتسمّى أيضًا معنويّة؛ لأنّ الغرض منها يعود إلى ما تؤديه في المضاف من أمر معنوي وهو التعريف والتخصيص، فالمضاف يكتسب التعريف بإضافته إلى المعرفة، كقولك: (غلامُ زيدٍ)، ويكتسب التخصيص بإضافته إلى النكرة، كقولك: (غلام رجلٍ)(٢). فالتعريف يقوم بإزالة الإبهام من المضاف ليصل إلى درجة التعيين، والتخصيص يقوم بتقليل هذا الإبهام وتخصيصه، إلا أنّه لا يصل إلى درجة التعيين، كالمضاف إلى المعرفة، إنّما يكون بإخراج المضاف من ضرب إلى ضرب أخصّ منه، وقد بيّن ابن يعيش ما للتعريف وما للتخصيص من فائدة في الإضافة المحضة قائلًا: ((الإضافة يُبتغَى بها التعريفُ أو التخصيصُ؛ لأنّ المضاف يكتسب من المضاف إليه تعريفَه إنْ كان معرفة، وتخصيصًا إنْ كان نكرة، فإذا قلت: (غلام زيدٍ)، فالغلام كان نكرة شاملًا كلَّ غلامٍ، فلمّا أضفته إلى زيد، صار معرفة وخصّ واحدًا بعينه، فإذا قلت: (غلام رجلٍ)، فإنّ المضاف إليه- وإنْ كان نكرة- إلا أنّه حصل للمضاف بإضافته نوع تخصيص، ألا ترى أنّه خرج عن شياعه ويُميَّز عن أنْ يكون غلام امرأةٍ))(٣).

فلمّا كان المضاف إليه يتمتع بقسط من الأهميّة لمَا يؤديه في المضاف من غرض التعريف والتخصيص فالأصل فيه أنْ لا يحذف؛ لأنّ الحذف ينقض هذا الغرض، إلا إنّه قد ورد عنهم حذف المضاف إليه، وقد علل ذلك ابن يعيش بقوله:((اعلم أنّه قد جاء عنهم حذف المضاف إليه، وهو وأقلُّ من حذف المضاف ، وأبعدُ قياسًا؛ وذلك لأنّ الغرض من المضاف إليه التعريفُ، والتخصيصُ، وإذا كان الغرضُ منه ذلك وحُذف، كان نَقضًا للغرض، وتراجُعًا عن المقصود. فمن ذلك قولُهم: (إذٍ)، و(حِينَئذٍ). وأصله أنّ (إذْ) تكون مضافةً إلى جملةٍ، إمّا ابتدائيةٍ، وإمّا فعليةٍ، نحو: (جئتُك إذ الحَجّاجُ أميرٌ، واذ قام زيدٌ). و(إذ) كانت إنّما تضاف إلى جملةٍ لتُوضِحها، وتُزيل إبهامَها، فإذا تقدمتْها جملةٌ، إمّا فعليةٌ، و[إمّا]* اسميةٌ، ربّما حذفوا الجملةَ المضاف إليها (إذ) لدلالةِ الجملة المتقدمة عليها، فجاؤوا بالتنوين بعد (إذْ) عِوَضًا من المحذوف))(٤).

ومن ذلك أيضًا، قوله تعالى: ((**ورَفعْنا بَعضَهم فوقَ بعضٍ دَرجاتٍ**))(سورة الزخرف، من الآية:٣٢)، فحذف المضاف إليه لدلالة ما تقدم عليه والتنوين في (بعضٍ) عوض من المضاف إليه، وأصل الكلام:(ورفعنا بعضهم فوق بعضهم)، فلولا ذلك مَا حَسُن حذفُه(٥).وقد يحذف المضاف إليه مشروطًا أيضًا، بوجود قرينة لفظية تدلّ عليه، وذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول .

---

(١) وضابطها أن يكون المضاف وصفًا، والمضاف إليه معمولًا لذلك الوصف، كإضافة اسم الفاعل إلى معموله، نحو:(ضاربُ زيدٍ)، وإضافة اسم المفعول إلى معموله، نحو: (معمورُ الدارِ)، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها، نحو: (حسنُ الوجهِ) ينظر: الأصول في النحو:٢٢٦/١، وأسرار العربية:٢٥٤، وشرح جمل الزجاجي:٦٨/٢.

(٢) ينظر: المقتضب:١٤١/٣، وشرح المفصل، الخوارزمي:٦/٢-٧، وشرح المفصل، ابن يعيش:١٢١/٢، والإيضاح في شرح المفصل:٨٠/١، وشرح جمل الزجاجي:٦٩/٢، وشرح الرضي على الكافية:٢٣٨/٢، وشرح اللمحة البدرية، ابن هشام:٢٦٩/٢، وحاشية الخضري:٤٩٤/٢.

(٣)شرح المفصل:**١٢١/٢**.

*في المطبوع (أمّا) وما أثبته هو الصحيح، ولعلّه خلل طباعي.

(٤) المصدر نفسه:٢٩/٣، وينظر: الأشباه والنظائر في النحو:٣٣٠/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل، الخوارزمي:٦١/٢.

ومن الأمثلة على ذلك، قولهم:(قطعَ اللهُ يدَ ورِجلَ من قالها)، وحاصله أنّ هذا المثال ونحوه من الأمثلة التي وردت بين دفتي المصنفات النحوية قد ورد فيه حذف المضاف إليه، ولم يكن حذفه في هذا المثال وأشباهه اعتباطًا، وإنّما ارتبط بدليل يدلّ على المحذوف (المضاف إليه)، وهي من المسائل الخلافية التي خالف فيها المبرد سيبويه، فيرى الأخير أنّ حذف المضاف إليه جرى من الثاني(رجل)، فيكون تقديره: (قطع الله يد من قالها ورجله)[١]. وأمّا المبرد، فيرى أنّ حذف المضاف إليه جرى من الأول(يد)، بدلالة ما أضيف إليه (رجل) عليه، فيكون تقديره: (قطع الله يد من قالها ورجل من قالها)[٢]، أمّا الفراء، فلا يرى في هذا المثال ونحوه حذفًا، بل يرى أنّ الاسمين(يد)، و(رجل) مضافان للاسم المذكور المضاف إليه (من قالها)[٣].

وقد يحذف المضاف إليه إذا جاء المضاف من ألفاظ الغايات كـ(قبل) و(بعد)، و(فوق) و(تحت)، وأشباهها وهذه ((الظروف التي حذفوا منها المضاف إليه وبنوها على الضّم كقبل، وبعد، وفوق، وتحت، إنّما بنوها؛ لأنّ المضاف إليه مقدّر عندهم، حتّى إنّها متعرِّفة به محذوفًا، فلمّا اقتصروا على المضاف فجعلوه نهاية، صار كبعض الاسم، وبعض الاسم لا يُعرَب، فإن نكّروا شيئًا من ذلك أعربوه، فقالوا: جئت قبلًا، ومن قبلٍ وبعدًا))[٤].

فحذف المضاف إليه جائز في العربية وهو كثير[٥]،إذ ((لا يكاد يخلو باب في النحو إلا يتصل به الحذف الحذف في بعض جزئياته، ويترتب على هذا وجوب تقديره))[٦]بشرط وجود ما يدلّ على المحذوف لتكتمل أركان الجملة، نحو ترتيب تدعو إليه قرينة لفظية أو سياقية، ليبقى الغرض مؤديًا وظيفته الدلالية.

ـ **حذف الموصوف والصِّفة:** إذا دلّ على اللفظ دليل جاز حذفه، غير أنّ عددًا من أجزاء الجملة يكون الحذف فيها أقلّ من بعض، وينطبق هذا المبدأ على الصفة والموصوف[٧]، ولكن قد يُحظر في العربية حذف الموصوف في مواضع، إذ حذفه فيها يؤدي إلى لبس، والعربية تتحاشى اللبس، وتميل إلى السلاسة والوضوح في كلامها، ومن ذلك تقول:(مررت بطويل)؛ فلم يُعلم من ظاهر هذا اللفظ أنّ المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك ممّا قد يوصف بالطول، فكلما استبهم، كان حذفه أبعد في القياس، وغير لائق بالحديث[٨]؛ لأنّه غير معروف ولا معهود، لذلك وجب ذكره لانتفاء الدليل عليه.

أما الصفة، فلا يُحسن حذفها أيضًا؛ لأنّ الغرض منها إمّا التخصيص والتوضيح، وإمّا الثناء والمدح، وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب، والحذف ضرب من الإيجاز والاختصار، فلا يجوز اجتماعهما؛ لأنّه سيكون من باب نقض الغرض[٩]، فضلًا عن ذلك أنّ النعت إنّما((جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك أو أو العموم، فحذفه عكس المراد))[١٠]، وهو البيان، والحذف يفضي إلى اللبس وهو ضدُّه وناقض له.

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه:١/١٧٩، والمقرّب:٣٣٧، وشرح ابن عقيل:٢/٧٦، وارتشاف الضرب:٤/١٨٢٣، وهمع الهوامع:٢/ ٥٨، وحاشية الخضري:٢/٥٢٥.

(٢) ينظر: المقتضب:٢/٢٢٨، وشرح ابن عقيل:٢/٧٦، وحاشية الخضري:٢/٥٢٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن:٢/٢١٤، وشرح ابن عقيل:٢/٧٧، وهمع الهوامع:٤/ ٢٩٣، وشرح الأشموني:٢/٣٢٦.

(٤) أمالي ابن الشجري:٣/٢٠٣.

(٥) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:٢٣٩-٢٤١.

(٦) أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم:٢٥٩.

(٧) ينظر: همع الهوامع:٥/١٨٨، والتوابع في الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف:٦٠.

(٨) ينظر: الخصائص:٢/٣٦٨، وشرح المفصل:٣/٥٩.

(٩) ينظر: الخصائص:٢/٣٦٨، والبرهان في علوم القرآن:٢/٢٧٨.

(١٠) همع الهوامع:٥/١٨٨.

وبناءً على ذلك فقد ذهب ابن يعيش إلى أنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد فالبيان والإيضاح إنّما يحصل من مجموعهما؛ لذلك ((كان القياس ألّا يحذف واحد منهما؛ لأنّ حذف أحدهما يعدّ نقضًا للغرض، وتراجعًا عمّا التزموه))[١]، وما ذهب إليه ابن يعيش ذكره الزركشي ناسبًا هذا الرأي إلى ابن عمرون(ت٦٤٩هـ)[٢].

ولا يخفى أنّ حذف الموصوف أو الصفة وارد في العربية، وحذف الموصوف في الاستعمال أكثر من حذف الصفة[٣]، وقد اشترط النحويون لجواز حذف الموصوف شرطان[٤]:

أحدهما: أنْ تكون الصفة صالحة لمباشرة العامل، نحو قوله تعالى:((**أن اعمل سابغاتٍ**)) (سورة سبأ، من الآية:١١) أي: دروعًا سابغاتٍ.

والآخر: أنْ يكون الموصوف بعض اسم مجرور بحرف الجر(من) أو(في)، كقولهم:((**مِنّا ظَعنَ ومِنّا أقام**)) أي: منّا فريقٌ ظعن، ومنّا فريقُ أقام، فحذف الموصوف(فريق)؛ لأنّه بعض من الضمير(نا) المتصل بحرف الجر(من).

وأكثر ما ورد حذف الموصوف في الشعر، ((وإنّما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره))[٥]، ومن ما ورد حذفه في الشعر قول المتنخل الهذلي[٦]:

رَبَّاء شَمَّاءَ* لا يأوِي لقُلَّتِها إلا السَّحابُ وإلا الأوْبُ* والسَّبَلُ

والتقدير:هو رجل رَبّاء، وهضبةٍ شمّاء، فحُذِف الموصوف وأقيمت الصفة مقامُه في الموضعين.

وذهب ابن يعيش إلى جواز الاستغناء عن ذكر الموصوف إذا ظهر أمرُه وعُرِف موضوعه بحيث تقع المعاملة مع الصفة وتقيّد الصفة كاسم جنس الدال على معنى الموصوف، من مثل قول العرب في وصف المكان المتسع الأجزع والأبطح[٧].

أمّا الصفة، فتحذف بشرط أنْ يكون في الكلام ما يدلّ عليها من لفظ أو حال، قال ابن جني: ((وقد حذفت الصفة ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: (سير عليه ليل)، وهم يريدون: (ليل طويل)، وكأنّ هذا إنّما حذفت فيه الصفة لِمَا دلّ من الحال على موضعها. وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: (طويل) أو نحو ذلك))[٨]، فابن جني- جني- هاهنا- استدل بقرينة الصوت حركة ونغمًا وقد كان لها أثر في الإغناء عن بعض القول، غير أنّ هذا الأمر لا يحصل ما لم يكن الكلام مشافهة، إذ الدليل هاهنا تمثّل في نطق ألفاظه، من دون النظر إلى تلك الألفاظ من نسبة أو تعليق، وقد يُستدلّ عليها بقرينة لفظية، من ذلك قوله تعالى: ((**أمّا السَّفينةُ فكانت**

---

(١) شرح المفصل:٥٩/٣، وينظر: البرهان في علوم القرآن:٢٧٩/٢، وممكن أن ينسحب هذا الحكم إلى(الصلة والموصول)، إذ إنّهما بمنزلة اسم واحد، فحذف الصلة ناقض للغرض؛ لأنّ الغرض منها توضيح الإبهام الموصول، ينظر: أمالي ابن الشجري:٥/١.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن:٢٧٩/٢.

(٣)ينظر: الخصائص:٨٧/١، وشرح المفصل:٦٣/٣، وأوضح المسالك:٢٧٢/٣، وهمع الهوامع:١٨٨/٥، وحاشية الخضري:٦٠٨/٢.

(٤)ينظر: توضيح المقاصد والمسالك:٩٦٤/٢، وأوضح المسالك:٢٧٢/٣-٢٧٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٩٣/٣.

(٥) الخصائص:٣٦٨/٢.

(٦) ينظر: خزانة الأدب:٣/٢، وشرح أشعار الهذليين، أبو سعيد السكري:١٢٨٥/٣.

*الرباء: أي عين القوم الذي هو في طليعتهم فوق موضع مرتفع، ينظر: تهذيب اللغة: ١٩٧/١٥، والشمّاء: الرفعة والعلو، ينظر: لسان العرب: (مادة: شمم):٣٣٧/٢.

*الأوب: الريح أو النحل، ينظر: تاج العروس: مادة(أوب):٣٤/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل:٦٣/٣.

(٨) الخصائص:٣٧٢/٢ -٣٧٣، وينظر: كتاب سيبويه:٢٧٩/١.

لِمساكِينَ يَعملُونَ في البَحرِ فأردت أنْ أعيبَها وكانَ وراءَهم ملكٌ يأخُذُ كلَّ سفينةٍ غَصْبًا)) (سورة الكهف: ٧٩) أي: سفينة صالحة، وإنّما حذفت الصفة بدلالة القرينة في قوله تعالى: (أنْ أعيبها) فهي تدلّ على أنّ السفينة كانت قبل العيب صالحة للانتفاع[١].

وجعل ابن جني من ذلك مذهبًا يعتمد عليه في حذف الصفة، فقال: ((هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة، فأمّا إنْ عُرّيت من الدلالة عليها من لفظ أو من حال فإنّ حذفها لا يجوز))[٢].

والواقع أنّ وظيفة الصفة والموصوف في الكلام العربي لا تتمُّ بحذف أحدهما؛ لأنّ المعنى لا يستقيم من دونهما، لذلك اشترط النحويون عند حذف أحدهما تقدير للمحذوف و((أنْ تكون في المذكور دلالة على المحذوف إمّا من لفظه أم من سياقه، وإلّا لم يتمكّن من معرفته، فيصير اللفظ مخلًا بالفهم))[٣]،ولعلّ حذف أحدهما لا يخلّ بالغرض؛ لأنّ كلًا منهما صار كأنّه ملفوظ به.

الخاتمة

أهم النتائج التي خلُص إليها البحث :

١-نقض الغرض علّة مانعة جيء بها لمنع ما يؤدي إلى إخلال بالمراد أو المقصود في الكلام العربي.

٢-يشكّل نقض الغرض ملحظًا مهمًا في عمل اللغويين، وهم يؤصلون ويقعّدون وينظّرون لهيكلة الكلام العربي وقواعده، بالنظر إلى كونه من أساسيات المعنى وجانبًا من أهمّ جوانبه التي لا يمكن تجنبها أو إغفالها.

٣-تبين للبحث أنّ العرب إذا انصرفوا عن شيء ما لا يرجعون إليه؛ لأنّ الرجوع عمّا اعتزموا عليه وراموه نقض للغرض.

٤-إن أي طارئ يمس نظام التركيب اللغوي من تقديم أو تأخير أو التباس في المقصود لا يتوافق مع الغرض الذي راموه وبنوا عليه كلامهم يكون من قبيل نقض الغرض.

٥- إذا دلّ دليل على المحذوف من لفظ أو حال جاز حذفة؛ لأنّه سيكون في حكم الملفوظ به، فيخرج بذلك من حيّز النقض.

٦-رجّح البحث في حذف المفعولين اقتصارًا من دون دليل يدلّ على المحذوف ما ذهب إليه سيبويه ومن معه، وذلك أنّ إيقاع الفعل على فاعله من دون تقدير للمفعول، يُظهِر كفاءة المتكلم وقدرته على إيصال المعنى وتأثيره في نفس السامع، وذلك عن طريق اقتضاب جزء من أجزاء الكلام، لتأدية غرض ما تختلف معطياته بحسب ما يتعرض إليه المتكلم من موقف أو سياق معيّن يقتصر فيه على بيان الحدث وفاعله خاليًا من المفعول، فالحديث عن المفعولين يُذهِب المقصود من الغرض، وإنّ الاكتفاء بالفاعل أمر معهود في الكلام العربي، وله شحنة دلالية تعمل على إيصال الفائدة إلى المخاطب.

المصادر والمراجع

(١) ينظر: مغني اللبيب:٨١٨، وشرح التصريح على التوضيح:٣٩٤/٣، والنحو الوافي:٤٩٤/٣.

(٢) الخصائص:٣٧٣/٢.

(٣) البرهان في علوم القرآن:١٢٧/٣.

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

(أ)

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التوَّاب، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.

الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ٢٠٠٦م.

أصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.

إعراب القرآن، أبو جعفر النحَّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

أمالي ابن الشجري، هبة الله بن حمزة الحسيني العلوي (ت٥٤٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.

أنوار التنزيل وأسرار التأويل، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمّد البيضاوي(ت٦٨٥هـ)، تحقيق: محمّد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، دار الطلائع، القاهرة، (د.ت).

الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق وتقديم: الدكتور موسى بنَّاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.

(ب)

البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ٢٠٠٦م.

البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشبيلي(ت٦٨٨هـ)، تحقيق: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى،١٩٨٦م.

بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

(ت)

تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن الرزاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي(ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

تفسير ابن عرفة، محمّد بن محمّد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي(ت ٨٠٣هـ)، تحقيق: الدكتور حسن المناعي، منشورات مركز البحوث بالكلية الزيتونية، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)، إشراف: محمد عوض مرعب، علَّق عليه: عمر سلامي، وعبد الكريم حامد، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م

التوابع في الجملة العربية، الدكتور محمّد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٩١م.
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى،١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.

(ج)

الجملة الفعلية، الدكتور علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

(ح)

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري(ت١٢٨٧هـ)، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

(خ)

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.

(د)

الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمّد الخراط، دار القلم، دمشق.
دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني النحوي(ت٤٧١هـ)، قرأه وعلَّق عليه، أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، الدكتور علي عبد الفتاح محيي، مطبعة النماء، بغداد، الطبعة الأولى ٢٠١٠م
ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم: داود سلّوم، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

(ر)

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

(ز)

زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمّد الجوزي(ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

(س)

السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير، شمس الدين محمّد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي(ت٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق الأميرية- القاهرة،١٢٨٥هـ.

(ش)

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة البعثة، طهران، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ.

شرح أشعار الهذليين صنعه أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمّد شاكر، مكتبة دار العروبة، مصر، القاهرة، مطبعة المدني.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمّد بن عيسى نور الدين الأشموني الشافعي،(ت٩٠٠ه)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

شرح التصريح شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م. على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) على ألفية ابن مالك في النحو، جمال الدين بن هشام، ومعه حاشية الشيخ ياسين بن زيد العليمي، حقَّقه وشرح شواهده: أحمد السيد سيد أحمد، راجعه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).

شرح جمل الزجَّاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، نشر جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين بن هشام(ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، سوريا،(د.ت).

شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن مالك، تحقيق: الشيخ علي محمد معوَّض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، جمال الدين بن هشام، دراسة وتحقيق: الدكتور هادي نهر، دار اليازوري، عمَّان، (د.ت).

شرح المفصَّل، موفَّق الدين بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، وضع فهارسه الدكتور عبد الحسين مبارك، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

(ظ)

ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، الإسكندرية، (د.ت).

(ع)

علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الورَّاق (ت٣٨١هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م.

(ف)

فتح القدير، كمال الدين محمّد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام(ت٨٦١هـ)، دار الفكر/ (د.ت).

(ك)

كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، مصر، ٢٠٠٤م.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، اعتنى به وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه، خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.

الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق(ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمّد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الاستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

(ل)

لسان العرب، جمال الدين بن منظور (ت٧١١هـ)، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، (د.ت).

(م)

مجمع البيان في تفسير القرآن، الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ)، دار العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

مجيب النِّدا إلى شرح قطر النَّدى، للشيخ جمال الدين عبد الله الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، تعليق وتخريج، محمود عبد العزيز محمود،(د.ت)

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمّد عبد الحق بن غالب بن عبد بن عطية الأندلسي(ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ.

مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي(ت٧١٠هـ)، حقّقه وخرّج أحاديثه: يوسف علي بديوي، وقدّم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل بن أسد الشيباني، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

معالم التنزيل، أبو محمّد الحسين بن مسعود البغوي(ت٥١٦هـ)، حقّقه وخرّج أحاديثه: محمّد عبد النمر، وعثمان جمعة، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ.

معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، (ج١)، (ج٢) تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجَّار، (ج٣) تحقيق: الدكتور عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، راجعه: الأستاذ علي النجدي ناصف، دار السرور، (د.ت).

معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجَّاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، خرَّج أحاديثه: الأستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م.

معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمَّان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام، حقَّقه وعلَّق عليه: الدكتور مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ.

المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.

المقتضب، أبو العبَّاس محمد بن يزيد المُبرِّد(ت٢٨٥ه)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

المقرّب، ابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩ه)، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، والدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٤م.

(ن)

نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت٥٨١هـ)، حققه وعلَّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

النحو الوافي، عبَّاس حسن، منشورات ناصر خسرو، قم، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ

نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن الرازي الملقّب بفخر الدين الرازي، تحقيق: الدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

(ه)

الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه، مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧ه)، منشورات جامعة الشارقة، بإشراف الدكتور الشاهد البوشيخي، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيُّوطي، (ج١) تحقيق: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرَّم، وبقيَّة الأجزاء تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م.